نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع

د. السيد محمد الحسيني *

شهدت العقود الثلاثة الماضية تطورات حاسمة وضعت علم الاجتماع الغربي في مأزق حرج . ومن أبرز هذه التطورات ميل علماء الاجتماع الغربيين الى تقديم صور اجتماعية استاتيكية تكاد تخلو من اي خيال سوسيولوجي . وفي اطار هذه الصور ازداد الاهتمام بالمشكلات الجزئية التفصيلية في اطار نزعة امبيريقية مغالية . وكان من نتيجة ذلك ظهور شغف بالغ بجمع الحقائق الكمية النوعية واهمال المعاني التي تنطوي عليها الافعال الاجتماعية ، بحيث بات واضحا أن تصميم المقاييس والاجراءات المنهجية المختلفة أصبح هدفا في حد ذاته . واذا كنا قد شاهدنا خلال الفترة الماضية رواجا شديدا لبعض النظريات الكبرى في علم الاجتماع ، فان ذلك لا يعود فيما أعتقد لما تنطوي عليه من قيمة نظرية وأهمية تطبيقية ، بقدر ما يعود الى الشهرة الشخصية التي حققها اصحابها .

وليس من الصعب علينا تفسير السيطرة التي حققتها النزعة الامبيريقية في علم الاجتماع خلال الفترة الماضية . فلقد ظهرت النزعة الامبيريقية — في بادىء الامر — كرد فعل للنزعة التاريخية التي ظلت تمارس تأثيرا هائلا على علم الاجتماع ولفترة طويلة نسبيا من الزمان ، (١) فضلا عن أن النزعة الامبيريقية قد بدت وكأنها تتفق مع روح المجتمع الصناعي الغربي الحديث ، وانها — بما تتضمنه من وسائل وأساليب منهجية قياسية — تمكن عالم الاجتماع من الحصول على بيانات واقعية خالية من أية اعتبارات قيمية أو تأثيرات ايديولوجية ، ومع ما يبدو عليه هذا التفسير من واقعية وشمول ، الا أن الامر يتطلب مزيدا من دراسة العوامل التي ضمنت للنزعة الامبيريقية هذا الاستمرار والذيوع ، والتي مكنتها من تحدي الاتجاهات الفكرية المعارضة . ان مثل هذه الدراسة تدخل في نطاق علم الاجتماع المعرفي أو سوسيولوجيا علم الاجتماع (٢) . واذا كنت لا أطمح في هذا المقال اجراء تحليل متعمق

* الاستاذ بكلية التربية في جامعة قطر .

لاسباب التحولات التي طرأت على علم الاجتماع الغربي الحديث خلال الفترة الاخيرة (٣) ، الا انني ـــ مع ذلك ـــ اطمع في معالجة بعض القضايا النظرية والمنهجية في علم الاجتماع من منظور أكثر شمولا وعالمية . ولسوف نهتم هنا بمعالجة الحواجز والعقبات العملية التي حالت دون انطلاقة هذا العلم ـــ طوال عقود ثلاثـــة خلت ـــ نحـــو ما أطلق عليه ميلـــز (Mills) بحـــق « الخيال السوسيولوجي » . على أن اهتمامنا بالحواجز والعقبات العملية لن يحول بيننا وبين تناول المشكلات النظرية الحقيقية في علم الاجتماع المعاصر .

ولعل احدى السمات المميزة لعلم الاجتماع الغربي الحديث تأثره الشديد بالنزعة الوضعية المحدثة بما تتضمنه من تأكيد واضح للجوانب الكمية (٤) والسلوكية (٥) . ولقد اشار لندبرج (Lundberg) في مؤلف شهير له (٦) الى أن القياس الكمي يعد ضروريا اذا ما أراد العلم أن يقدم وصفا وتحليـــلا أكثر دقة للظاهرة التي يدرسها . كما اشار لندبرج في المؤلف نفسه الى أهمية قياس الاتجاهات وتصميم « مقاييسها » ، منكرا وجود اختلافات أو فـــروق بين الوحدات التي يحتكم اليها الباحث في القياس ، والوحدات الطبيعية التي تمثل بالفعل موضوع البحث . وفضلا عن ذلك نجد لندبرج يؤكد الدور الـــذي تلعبه التعريفات الاجرائيـــة في علـــم الاجتماع ، ذاهبا الى أن الظواهر تكون « موضوعية » الى المدى الذي تصبح فيه محكات الاتفاق والاستدلال والتنبـــؤ على درجة عالية مـــن الكفاءة . ويذهـــب لندبرج بعد ذلك الى أن التساؤل الاساسي الذي يطرحه العلم هو : ما هي التعريفات الاجرائية ؟ لانها تستطيع أن تحدد الاجراءات أو العمليات التي يستعان بها في قياس الظاهرة موضوع الدراسة . فالمسافة هي تلك التي تقاس بمسطرة أو أية اداة أخرى ، والزمن هو مـــا تشير اليه عقارب الساعة مثـــلا ، والذكاء هو ما يقاس عن طريق استخدام اختبارات الذكاء (٧) . ولقد صاحب ذلك كله ميل شديد لاستخدام الاساليب الاحصائية والرياضية المعقدة في قياس الظواهر الاجتماعية والتنبؤ باتجاهاتها المقبلـــة . ولقد عاون على ذلـــك التقدم السريع الذي طرأ على تكنولوجيا الآلات الحاسبة ، فضلا عن تزايد عدد علماء الاجتماع الذين اقتفوا اثر المدرسة الوضعية بتطبيقهم المنطق الرياضي التحليلي على القضايا المتعلقة بالحيـــاة الاجتماعيـــة (٨) .

الملاحظ أن الاهتمام الشديد بالدراسات الامبيريقية والتجارب الاجتماعية المختلفة قد صاحبه ابتعاد ملحوظ عن اقامة نظريات تفسيرية ملائمة . ومـــن يتأمل التراث الغربي الحديث في علـــم الاجتماع (وعلى الاخص في الولايـــات المتحدة) يلحظ على الفور ان تصميم الاجراءات المنهجية أصبح هدفا في حـــد ذاته لا وسيلة لتحقيق أهداف أبعد . وكان من نتيجة ذلك أن أحرز علماء الاجتماع

تقدما ملحوظا في مجالات تصميم البحوث واختيار العينات وأساليب التحليل الاحصائي . وربما أمكننا الاستشهاد في هذا المجال بتقرير اعده وليام روبسون (Robson) عن علم السياسة . ويوضح هذا التقرير أن جانبا كبيرا من البحوث السياسية التي تجريها الجامعات لا يعبر عن المشكلات والقضايا السياسية الهامة . فالموضوعات التي يتم دراستها لا تمثل اهمية خاصة ، كما أن النتائج التي تسفر عنها الدراسة لا تلقي الاضواء على المشكلات المعاصرة . وفضلا عن ذلك اوضح التقرير أن الباحثين الذين يقومون باجراء الدراسات المختلفة في مجال علم السياسة يفتقدون الدافع او القوة المحركة التي تحفزهم للبحث ، كما ان النتائج التي يتوصلون اليها غالبا ما تخلو من أية قيمة تطبيقية (٩) . ولقد حاول ليرنر (Lerner) وهيلجارد (Hilgard) تفسير هذا الموقف حينما أوضحا أن « العلماء الطبيعيين يتمتعون بهيبة عالية داخل الثقافة الامريكية بسبب التأكيد المتزايد على الحضارة الصناعية وما يرتبط بها من ارتفاع مستويات المعيشة ، ومن شأن ذلك أن يدفع العلماء الاجتماعيين الى محاكاة العلماء الطبيعيين (وعلى الاخص علماء الكيمياء والطبيعة والاحياء) . ولعل ذلك يفسر اندفاع العلماء الاجتماعيين نحو العلوم الطبيعية وتطبيق نظرياتها في المجال الاجتماعي . هم اذن يسعون الى منح العلوم الاجتماعية معايير العلم (الدقيق) : ملاحظات موضوعية ، وأدوات منهجية دقيقة صادقة ، وفروض توجه البحث وتثريه ، ونظريات عامة وقوانين تشبع الحاجة الى نسق نظري متجانس ومترابط » (١٠) .

وفي الوقت الذي سيطرت فيه النزعة الامبيريقية على علم الاجتماع الغربي ، نلحظ ميلا ملحوظا لدى علماء الاجتماع نحو استخدام هذا العلم في أغراض « الاصلاح الاجتماعي » . وهنا نلمس رفضا شديدا لمفاهيم كالاشتراكية ، وتأكيدا للحبكة المنهجية ، وسعيا حثيثا لاكساب علم الاجتماع طابعا مهنيا خاليا من أية « تحيزات » أو تصورات قبلية . وليس من الصعب علينا هنا أن نلمس توازيا ملحوظا بين مصالح علماء الاجتماع ورجال الاعمال . فالطابع العلمي لعلم الاجتماع يكسبه هيبة في نظر رجال الاعمال مما يشجعهم على الاستعانة بنتائجه على نطاق واسع ، خاصة اذا ما كانت هذه النتائج تمثل تدعيما لاهداف رجال الاعمال ومصالحهم . ومن شأن هذا الموقف أن يدعم — مرة أخرى — موقف علماء الاجتماع ويكسبهم ميزات لم يكونوا ليحصلوا عليها بتطويع نتائجها لخدمة أهداف رجال الاعمال (١١) . واذا كان لي أن أفسر نتائج التون مايو (Mayo) وشستربيرنارد (Bernard) في مجال علم الاجتماع الصناعي . (١٢) فانها تمثل تدعيما واضحا لاهداف الادارة العليا في المطانع

والشركات الامريكية . وبعبارة أخرى هي تغفل الصراعات الطبقية وما يمكن ان تؤدي اليه من تغيرات اجتماعية .

ولقد صاحبت النزعة الامبيريقية في علم الاجتماع الغربي نزعة تطبيقية تسعى الى تطبيق نتائج دراساته وبحوثه على الواقع الاجتماعي . وكنتيجة لذلك ازداد عـــدد المشتغلين بعلـــم الاجتماع وتدعـــم ارتباطهم بالصفـــوات الحاكمة (١٣) . وهنا نجد ضرورة لتسجيل عدد من الحقائق . من ذلك ـــ مثلا ـــ ان علم الاجتماع الغربي قد اكتسب طابعا « مهنيا » خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا ، وانه وان كانت نتائج دراساته متاحة ـــ من الناحية النظرية ـــ للجميع ، الا انها ـــ من الناحية العلمية ـــ متاحة فقط للصفوات الحاكمة . وفضلا عن ذلك نلحظ تحول الاهتمام من الدراسات الاكاديمية « الخالصة » الى البحوث التطبيقية « البحتة » . ولقد كان من نتائج ذلك اهمال بعض ميادين علم الاجتماع (كالنظرية الاجتماعية ، وتاريخ الفكر الاجتماعي ، وعلم الاجتماع الديني ، وعلم الاجتماع التربوي .. الخ) في الوقت الذي تطورت فيه المسوح والدراسات الميدانية في مجالات ضيقة مختلفة (كالاتصال والتأثير ، والقيادة ، والسلوك التنظيمي .. الخ) . وفي كل هذه المسوح والدراسات الميدانيـــة نلحـــظ انفصالا واضحا بين الوقائـــع والقيم تحـــت ستار الموضوعية والدقة المنهجيـــــة .

ومن الطبيعي أن تكون التحولات الحديثة التي طرأت على علم الاجتماع الغربي انعكاسا لاتجاهات فكرية سابقة سيطرت على هذا العلم منذ مطلـــع القرن العشرين . فمن يقرأ اعمال علماء الاجتماع الغربيين خلال الربع الاول من هذا القرن يلحظ تأكيدا متزايدا لفكرة « الحياد الاخلاقي » (١٤) . ومثل هذه الفكرة تعني ان علم الاجتماع هو علم متحرر من « القيمة » وانه « محايد » سياسيا قدر الامكان (١٥) ، مما يعني ـــ مرة أخرى ـــ فصلا واضحا بين علم الاجتماع من ناحية والفلسفة السياسية من ناحية أخرى . (١٦) ولقد كان تطور مناهج البحث في علم الاجتماع أكبر الاثر في تدعيم هذا الفصل . يؤكد ذلك تلك الشعارات التي تزخر بها المؤلفات الحديثة في مناهج البحث الاجتماعي . من ذلك مثلا أن « العلم يعلمنا فقط كيف نحقق الاهداف ، ولكنه لا يزودنا بالاهداف التي ينبغي أن نحققها (١٧) . ولا شك ان ذلك يمثل نكوصا وردة عما ذهب اليه ماكس فيبر منذ قرابة قرن من الزمان .

ولعل اهم النتائج المترتبة على ذلك كله اكتساب علم الاجتماع الغربي لنزعة علمية مغالية (Scientism) . فلم يعد الامر مقصورا على تجاهل وجود القيم الاجتماعية ، بل تعدى ذلك الى رفض اي ضرب من وجود التباين داخل

هذه القيم. وهنا يبدو المجتمع وحدة واحدة يؤمن أفرادها بقيم مشتركة وأهداف عامة واحدة (١٨) . ومع ذلك فان الشيء الهام هنا ليس مجرد اختفاء القيم من الدراسات الاجتماعية المعاصرة ، بل هو ــ ان حدث ذلك ــ تأكيد العلماء الاجتماعيين للقيم السائدة أيا كانت وميلهم لتدعيمها قدر استطاعتهم . هنا نجد النزعة الامبيريقية السوسيولوجية تؤدي وظيفة هامة لعلماء الاجتماع وتعفيهم من أي التزام اخلاقي نحو مشكلات القطاعات العريضة من السكان (١٩) . ولعل ذلك يقودنا ــ مرة اخرى ــ الى تأكيد الالتزام بدراسة التيارات الفكرية العامة . وهذا ما لا يبدو واضحا في دراسات لازارسفيلد (Lazarsfeld) وكابلاو (Caplow) . ان اخطر النتائج المترتبة على تبني مفهوم الحياد الاخلاقي تشويه فكرة الايديولوجية في ظل كلمة براقة هي القيم ، ومثل هذه النتيجة يجب أن تحتل اهمية خاصة اذا ما اردنا تقييما شاملا لموقف علم الاجتماع الغربي المعاصر .

وهكذا نجد قضية القيم تحتل اهمية خاصة في تطور علم الاجتماع . فهي فينظر الامبيريقيين من علماء الاجتماع تمثل اخطر عائق في سبيل تقدم البحث الاجتماعي ، ذلك لان هؤلاء العلماء لا ينظرون الى علم الاجتماع في ضوء نظرة انسانية شاملة . انه ــ كما يذهبون ــ مرتبط ارتباطا عضويا بنزعة بيولوجية ــ سيكولوجية عميقة ، نزعة بعيدة كل البعد عن اي فهم تاريخي حقيقي . وقد يكون من الملائم هنا أن نقتبس من روبرت ريدفيلد (Redfield) فقرة من كتاباته حاول فيها أن يبرهن على أن الانثربولوجيا هي علم انساني أولا وقبل كل شيء . يقول ريدفيلد :

« أ) مهما بلغت حبكة تصميم التجربة ، فان هناك دائما فارقا واضحا بين ما هو انساني وما هو غير انساني ، بين التاريخ في أعلى مستوياته والفيزياء في أدنى مستوياتها .

ب) ان دراسة الثقافة في ضوء مفاهيم الفيزياء تعني تفتيت الانسانية الى أجزاء ليست هي الافراد او الجماعات .

ج) ان تبني نظريات ونماذج العلوم الطبيعية وتطبيقها في المجال الاجتماعي لم يصاحبه تقدم في معرفتنا للمجتمعات .

د) ان الاساس الذي ينهض عليه أي علم اجتماعي هو دراسة قطاع محدد من الانسانية ، وهو في ذلك يشارك العلوم الاجتماعية الاخرى اهتمامها بدراسة هذا القطاع من زوايا مختلفة .

هـ) ان دراسة القيم والمعتقدات التي يؤمن بها الباحثون لا تقل اهمية وخطورة عن دراسة القيم والمعتقدات التي يؤمن بها المبحوثون » .

ان اي انجاز حقيقي في مجال (٢٠) علم الاجتماع يجب ان يستند الى وعي عميق بأبعاد حياتنا الاجتماعية : ماضيها وحاضرها . علينا ان نربط خيوط الماضي وان نعي احساسنا بالذات دون ان نكون اسرى الزمان والمكان . ومن هنا يتعين علينا ان نربط ربطا وثيقا بين علم الاجتماع المعرفي وسوسيولوجيا علم الاجتماع . بعبارة ابسط علينا ان ندعم الصلة بين علم الاجتماع والوعي الاجتماعي . ان من الامور المألوفة ان نجد الدراسات والمقالات المنشورة في دوريات علم الاجتماع تقصر اشاراتها على الاعمال التي نشرت مؤخرا ، متجاهلة الاعمال الكلاسيكية الهامة(٢١). وتفسير هذا الموقف مرتبط بالرغبة في محاكاة العلوم الطبيعية . واذا كان العلماء الطبيعيون في دراساتهم يقصرون اشاراتهم على البحوث الحديثة ، الا انهم لا يتجاهلون تراثهم ابتداء من نيوتن حتى اينشتاين . أما العلماء الاجتماعيون فانهم يلجأون الى التخفي وراء مهاراتهم المنهجية والرقمية دون فهم عميق لعلاقة المنهج بالظاهرة موضوع الدراسة .

وتدفعنا هذه الاعتبارات الى اعادة النظر في تحديد موضوع علم الاجتماع وعلاقته بالماضي والحاضر على السواء ، ثم علاقته بالعلوم الانسانية الاخرى والعلوم الطبيعية ايضا(٢٢). ان الفارق بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ليس فارقا منهجيا فقط كما يذهب بعض علماء الاجتماع الامبيريقيين ، ولكنه فارق بنائي ايضا . ومن هنا تبدو الحاجة الماسة الى اقامة علم اجتماع واسع النطاق ، علم ليس حكرا على عالم او مجموعة من العلماء ذات اتجاه متحيز ، بل مفتوح لكل الاتجاهات النقدية الممكنة ، علم يهتم بالمشكلات الفعلية الحقيقية التي تواجهها الجماهير (٢٣) .

ولا شك ان التجهيل الايديولوجي الذي خضع له علم الاجتماع الغربي قد ادى بعلمائه الى الوصول الى نتائج تنطوي على تناقض صريح . ويمكننا ان نستشهد في هذا المجال بعدد من الامثلة . فالبعض يذهب الى ان الثقافة الجماهيرية هي سبب للمجتمع الجماهيري ونتيجة له في الوقت نفسه ، وبعض آخر يذهب الى ان هذه الثقافة نتاج فريد متميز لحقبة ما بعد الصناعة ، بينما يذهب بعض ثالث الى انها قديمة قدم المجتمع الاثيني نفسه . كذلك نجد نظريات اجتماعية تذهب الى ان الجريمة تعد نتاجا للبناء الطبقي في المجتمع ، بينما تذهب نظريات اخرى الى انها نتاج لعوامل عائلية وسيكولوجية وايكولوجية .. الخ . وبالمثل نجد كتابات اجتماعية تعرف التفكك الاجتماعي

في ضوء مفاهيم الصحة العقلية ، بينما نجد كتابات اخرى تعرفه في ضوء فكرة الانحراف عن المعايير الاجتماعية . وفي مجال تخطيط المدن ، نجد من يذهب الى ان الايكولوجيا تمثل البعد الاول والهام في عملية التخطيط الحضري ، بينما نجد آخرون يذهبون الى ان الايكولوجيا الاجتماعية هي البعد الاساسي في هـذا المجال ، وان العلاقات الاجتماعية تحتل مرتبة تفوق العلاقات المكانية . وفي مجال علم الاجتماع السياسي نجد بيانات تشير الى ان سلوك الطبقات الدنيا يتصف بقدر كبير من التسلطية ، بينما نجد بيانات اخرى مناقضة تشير الى ان هذه الطبقا تاقل تسلطية وانها لا تخضع كثيرا لمتطلبات الحراك الاجتماعي . وفي مجال الاعلام نجد دراسات تؤكد ان مشاهدة التليفزيون قد ادت الى مزيد من العزلة بـين الجماهير والانفصال عـن المعايير الاجتماعية ، بينمـا تؤكد دراسات اخرى ان التليفزيون وسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية ، وان استخدامه على نطاق واسع قد يسهم في تغيير اتجاهات الناس . وفي مجال الاسرة نجد شواهدا تشير الى ان الاسرة في انهيار مستمر ، بينما نجد شواهد اخرى تؤكد صلابتها ودعمها بأساليب مختلفة . ولعل هذه النتائج المتناقضة تشير الى ان الدعائم النظريـة والمنهجية لعلـم الاجتماع لا تزال تفتقد القدر الضروري من الوضوح والدقة والتحديد .

ومن المحاولات الهامة التي ظهرت خلال السنوات الاخيرة لسد الفجوة الهائلة التي تفصل النظريات المجردة في علم الاجتماع عن الشواهد الامبيريقية ما اطلق عليه روبرت ميرتون (Merton) بالنظرية المتوسطة المدى (٢٤) . غير ان النجاح الذي حققته هذه النظرية كان محدودا للغاية . فاذا كانت قد تفادت المشكلات الناجمة عـن التعميمات المجردة ، واذا كانت قد تجنبت الثغرات الكامنة في نظريـة الجماعة الصغيرة ، الا انها قـد احاطت موضوعات علم الاجتمـاع بغموض شديـد ، وابعدتـه عن ادراك المشكلات الاجتماعيـة الحقيقية (٢٥) . ان على علم الاجتماع الحديث أن يدرس المشكلات والقضايا العامة التي تواجه مجتمعاتنا المعاصرة . مـن ذلـك ـ مثلا ـ تعدد صور المذاهب السياسية (الرأسمالية والاشتراكية) ، ومشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الثالث ، والمذاهب الفكرية الجديدة التي نشهدهـا من فترة لاخرى ، وتأثير النمو الصناعي على البناء الاجتماعي ، ومشكـلات السكان في مختلف انحاء العالم ، وفوق كل ذلك قضية الصراع الدولي . ان دراسة مثل هـذه المشكلات والقضايا هـي من صميم مهمة عالم الاجتماع ، ويجب أن تتم هذه الدراسة على المستوى العام الذي تحتله هذه المشكلات ، وان تقودنا الى صياغة نظرية تتضمن حلولا اجتماعية للمشكلات الانسانية . ومن هنا ارى ان من واجب علماء الاجتماع المحدثين ان يشرعوا على الفور في

دراسة مشكلات وقضايا كالرأسمالية والاشتراكية والتنمية والسكان والاغتراب .. الخ ، وان تكون هذه الدراسة تاريخية ــ بنائية ، أي أن تستند الى فهم عميق للظروف التاريخية وفهم مواز للسياق العام (٢٦) . فدراسة مشكلات التنمية الاجتماعية ــ مثلا ــ لا يمكن أن تتم في ضوء فهمنا لقرية أو مدينة معينة خلال فترة زمنية معينة . ولقد قال بيتر ويرسلي (Worsley) ــ بحق ــ « انك لا تستطيع حل مشكلات قرية صغيرة دون أن تأخذ في اعتبارك المشكلة الزراعية ككل وغيرها من مشكلات كالطبقة والطائفة والاستعمار (٢٧) .. الخ » . واذا ما قصرنا اهتمامنا عند دراسة التنمية الاجتماعية على الظروف المعاصرة التي تعيشها قرية (أو مدينة) معينة بالذات ، فأننا سنكون حينئذ قد حولنا علم الاجتماع التطبيقي الى مجرد فرع من فروع الخدمة الاجتماعية ، وبذلك يصبح عالم الاجتماع أسير اطار فكري مفروض عليه لا يجد منه فكاكا . ان على علم الاجتماع ألا يسهم فقط في رسم السياسات الاجتماعية بل عليه أن يوجه اليها الانتقادات كلما كان ذلك ضروريا .

والواقع أن علم الاجتماع الحديث لا يعدم محاولات جادة سعت الى فهم الواقع الاجتماعي من منظور تاريخي ــ بنائي ــ (٢٨) واسع . وعلى الرغم من أن هذه المحاولات لا تزال ضئيلة نسبيا ، الا أن باستطاعة علماء الاجتماع تدعيم الانجازات التي تحققت بالفعل وارساء دعائم قوية للمرحلة المقبلة من تطور علم الاجتماع . ولسنا نطلب في هذه المرحلة اقامة اطار نظري واسع يستطيع تفسير كل ما نطمح تفسيره ، بل اننا نعتبر أن اقامة مثل هذا الاطار انما هو بمثابة خطوة تمهيدية نحو اقامة علم اجتماع اكثر طموحا وكفاءة ويمكننا أن نستشهد في هذا المجال بدراسة أوسكار لويس (Lewis) عن أطفال سانخيز (٢٩) . فلقد برهن لنا على امكانية دراسة مجتمعات انتقالية باستخدام الكلمات وطرق التفكير والتصرفات الصادرة عن أسرة واحدة ، ومثل هذه الدراسة قد تنطوي على أهمية تطبيقية تفوق تلك التي تحتلها دراسات سوسيولوجية تتمتع بدرجة عالية من الحبكة المنهجية ، فضلا عن أنها تتناول قضايا كبرى يتعين فحصها بدقة . ان على عالم الاجتماع أن يجد صيغة بمقتضاها يجمع بين الفهم الحقيقي والنقد البناء (٣٠) ، فذلك هو المخرج الحقيقي من تلك الحلقة المفرغة التي تدور فيها دراسات علم الاجتماع الغربي الحديث .

ولعل أحد النتائج الاساسية المترتبة على اهتمامنا بالقضايا الكبرى تدعيم احساسنا بالتاريخ ، ثم استيعابه على نحو يمكننا من فهم الواقع الاجتماعي فهما اشمل وأعمق . لقد انشغل علماء الاجتماع الامبيريقيون بكل ما هو محسوس ونوعي . انهم لا يميلون الى التجريد لسبب بسيط هو أنهم مولعون

بجمع الحقائق واقامة النماذج . ويكفي للتدليل على ذلك أن علمـــاء الاجتماع المعاصرين لم يولوا اهتماما يذكر لاخطر القضايا التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، أعنـــي قضية التسابق علـــى انتاج الاسلحة الذرية (ونزع السلاح بصفة عامة) (٣١) . ولا يعني ذلك فقط تجاهلا لقضايا عالمية كبرى ، ولكنه يعني أيضا ـــ وفي الوقت نفسه ـــ انكارا للزمان التاريخي . فالتاريخ بالنسبة للكثيرين من علماء الاجتماع هو تاريخ ذاتي أو أن شئنا الدقة ســـيرا ذاتية . ومن هنا يصبح من الضروري ربط علم الاجتماع بالزمان التاريخي . ان أحد اسباب افتقادنا للفهم العميق للقضايا الاجتماعية هو اننا لم نألف بعد الاستعانة بالمصادر التاريخية (٣٢) .

والنظرة العابرة للتراث السوسيولوجي الغربي المعاصر تؤيد ـــ الى حد كبير ـــ ما ذهبنا اليه قبل قليل . ففي ميدان التدرج الاجتماعي (أو الطبقات الاجتماعية عموما) نجد أغلب علماء الاجتماع ينطلقون في دراساتهم من تلـــك النظرية الخالدة التي يطلقون عليها النظرية البنائية الوظيفية (٣٣) . ولقد أدت الاستعانة بهذه النظرية الى اغفال دراسة طبيعة التغير الاجتماعي ، وفي بعض الاحيان الى تبني تفسيرات سيكولوجية في دراسة الطبقة الاجتماعيـــة ، بمعنى أن هناك قانونا سيكولوجيا يحكم علاقة الحاكم بالمحكوم ، أما تطـــور المجتمع فيتم عن طريق تحول الحكم من فئة لفئة اخرى . وهكذا نجد التاريخ يبدو وكأنه يتخذ شكل دوائر متعاقبة لا تكف عن الدوران . يضاف الى ما سبق نقطة هامة هي أن دارسي التدرج الاجتماعي يميلون الى الاستعانة بـــأدوات منهجية قياسية للبرهنة على ان هذه الظاهرة (اي التدرج الاجتماعي) توجد في كل المجتمعات : في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والهند . وهذا يعني انها ظاهرة خالدة ، بمعنى أن كل مجتمع يشهد ضربا من التدرج تنتظم فـــي ضوئه علاقة الحاكم بالمحكومين (٣٤) . ان ما يعنينا هنا ليس فقط البرهنة على أن مجتمعات الهند والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة تعرف ظاهرة التدرج الاجتماعي ، بل أيضا توضيح حركة هذه المجتمعات والاجراءات التي تستخدمها كـــل منها للحد مـــن التفـــاوت الطبقي . ومـــا لم نربط الوقائع السوسيولوجية باطار تاريخي واســـع ، فســـوف يكون مـــن العسير علينا معالجة مشكلات التدرج الاجتماعي معالجة واقعية . علينا أن نتعرف على الديالكتيك الذي يربط بين السيطرة والخضوع ، بين القهر والارهاب من ناحية والاجماع والامتثال من ناحية أخرى . ان استيعاب مثل هذا الديالكتيك هـــو أســـاس ضروري لدراسة البنـــاء الطبقي ، فبدونه لا تكتسب هذه الدراسة معناها ومغزاها (٣٥) .

وما يقال عن علاقة علماء الاجتماع بالمؤرخين يمكن أن يقال أيضا عن علاقتهم بالفلاسفة . فأغلب الدراسات الاجتماعية الامبيريقية الحديثة أما أنها تفتقد مبادىء المنطق أو أنها تمنحها أهمية ثانوية . لقد سلم علماء الاجتماع الامبيريقيون بأن النزعة الوظيفية تمثل نظرية متكاملة ومنهجا شاملا في آن واحد ، غير أن هذه الحقيقة قد خضعت لانتقادات مريرة من جانب كثير من الفلاسفة . ولقد دفعت هذه الانتقادات بعض علماء الاجتماع الى نبذ النزعة البنائية الوظيفية بمعناها الضيق ، وتبني أساليب استقراء اكثر دقة وصدقا . والمؤكد أن هناك دروسا فلسفية مفيدة اخرى يتعين على علماء الاجتماع استيعابها . من ذلك — مثلا — قضية العلاقة بين الحقائق والقيم ، وعلاقة الفكر بالواقع (٣٦) . ذلك أن علماء الاجتماع قد ظلوا لفترة طويلة يدرسون قضاياهم في ظل ازدواجية تقوم على الفصل الكامل بين الحقائق والقيم ، وكان من نتيجة ذلك اهمال دراسة القيم . ان اقامة علم اجتماع امبيريقي حقيقي (ان كان لنا ان نستخدم هذا المفهوم) يتطلب مواجهة شجاعة لقضايا القيم والاختيارات والقرارات وكل الانساق المعيارية الكامنة وراء افعال الافراد .

وتستطيع الفلسفة بعد ذلك أن تعين عالم الاجتماع على فهم أعمق وأدق للمعاني التي تنطوي عليها الافعال الاجتماعية (٣٧) . ان العالم الاجتماعي ليس مؤلفا فقط من تناقضات ظاهرة : خير في مقابل شر ، وخطأ في مقابل صواب ، ولكنه مؤلف ايضا من بدائل قيمية متصارعة . فالانسان بحاجة دائمة لان يعرف مكانه في هذا العالم . ومثل هذه الحاجة تفرض على عالم الاجتماع الا يقف موقفا حياديا أمام الاختبارات الاخلاقية . ولسوف يكون خطأ بالغا لو تصور عالم الاجتماع ان الموضوعية هي اتخاذ موقف وسط بين حقيقتين ذاتيتين . فالحقيقة لا تتخذ بالضرورة وضعا وسطا ولكنها قد تتخذ ايضا وضعا متطرفا . ومن هنا يمكن القول ان الحقيقة ما هي الا التفسير العقلي للوقائع ، أما المعتقد أو العقيدة فهي النتاج الطبيعي للاحساس العميق بالمصلحة . وفي ضوء هذا التصوير يمكننا اكتشاف ضرب من التناقض الاخلاقي في اية قضية سوسيولوجية . فدور كايم — مثلا — يذهب الى أن تحقيق الحراك الاجتماعي يتطلب قبول مستوى معين من الانحراف الاجتماعي . وبالمثل نجد ميرتون يذهب الى أن الاغتراب قد يؤدي الى نتائج ايجابية . بل أن أغلب علماء الاجتماع المحدثين المعنيين بدراسة التغير الاجتماعي قد اصبحوا يقيمون موازنات دقيقة بين الاخطار التي قد يحدثها التغير والمزايا المترتبة على الاستقرار . وهكذا نجد عالم الاجتماع في مواجهة قضايا اخلاقية يتعين عليه مواجهتها واتخاذ موقف محدد منها والا وقع في شراك الموضوعية المزيفة .

وفضلا عما سبق نجد علم الاجتماع الغربي لا يزال يؤدي مهمته في ظل نظريات ومفاهيم تكاد تعبر فقط عن ظروف المجتمع الغربي وحده . ومعنى ذلك أن نتائج الدراسات التـــي يجريها علماء الاجتماع لا تكاد تتمتع بصدق امبيريقي ، خاصة اذا ما حاولنا تطبيقها على مجتمعات أو ثقافات غير غربية (٣٨) . ولست انكر بطبيعة الحال الجهود التي بذلت خلال السنوات الاخيرة من أجل فهم الظواهر والمشكلات الاجتماعية فهما حضاريا مقارنا . غير أن النظرة المتأنية لهذه الجهود تكشف عن حقيقة هامة هي ، أن علماء الاجتماع الذين يطالبون بمزيد من الدراسات المقارنة هم انفسهم الذين يقعون في أخطاء التحيز او التعصب العلمي . ذلك أن هذه الدراسات المقارنة غالبا ما تفترض ضمنا مجتمعات عليا (أو ثقافات) واخرى دنيا . استنادا الى حقيقة اساسية هي ، أن ثقافة المجتمع الغربي تمثل قمة الثقافات الراقية (٣٩) . ان مـــن الصعب تفسير اية ظاهرة (حتى ولو بدت غربية تماما) في ضوء ظروف المجتمع الغربي وحـــده . فتفسير حركات الزنوج في أمريكا مثلا يجب الا يتم في ضوء الظروف النوعية التي يعيشون في ظلها ، بل في ضوء فهم تاريخي شامل لعلاقة أمريكا (واوروبا) بالدول الافريقية المتخلفة . بعبارة أخرى فان تفسيرنا لهذه الحركات يجب أن يأخـــذ في اعتباره قضايا اعـــم واشمل كالتنميـــة والقومية والعنصرية .. الـــخ . ومثل هـــذا التفسير يجنبنا بالضرورة الوقوع في تلك الاخطاء التي اعتاد الوقوع فيها اولئك الذين يفسرون حركات الزنوج في ضوء مفاهيم سيكولوجية اجتماعية ضيقـــة ، انها حركات سياسية اقتصادية أولا وقبـــل كل شيء .

واذن فعلى علماء الاجتماع أن يبذلوا اقصى جهد ممكن لتخطي حواجز الزمان والمكان ، وأن يتحرروا من التصورات التعصبية التي تحكم نظرتهم لكل ما هو غير غربي . وأحد وسائل ذلك زيادة اهتمام علماء الاجتماع بدراســـة تاريخ علم الاجتماع . ان ذلك من شأنه تعميق احساس هؤلاء العلماء بالنسبية الاجتماعية ، وضرورة العمل من أجل اقامة فهم عالمي للمجتمع الدولي . لذلك فان أحد مهام علماء الاجتماع في نيويورك الالمام التام بما يفعله علماء الاجتماع في لندن وكراتشي والقاهرة واكرا وبيونس ايرس .. الخ . لقد انجز علمـــاء الاجتماع في الدول النامية (في مجالات القرية والمدينة والتصنيع والتنمية .. الخ) دراسات بالغة الاهمية يتعين على علماء الاجتماع الغربيين الالمام بهـــا اذا ما أرادوا صياغة أدق لنظرياتهم .

وربما أمكننا الاستشهاد هنا بالدراسات الغربية التي حاولت تفســـير مشكلة تخلف دول العالم الثالث . فالملاحظ أن هذه الدراسات تتصف ـــ بصفة عامة ـــ بنزعة تطورية محافظة . وهي نزعة تمثل امتدادا لاهتمامات عـــلم

لاجتماع الكلاسيكي الغربي الذي تناول ظاهرتي التحديث والتقليد في ضوء شعارات الموضوعية والحياد والتحرر من الاعتبارات الاخلاقية . ولقد أوضح جونار ميردال (Myrdal) التحيز الكامن في هذه النزعة بقوله : « ان المصدر الاساسي للتحيز في البحوث الاقتصادية التي تتناول الدول الفقيرة يتمثل في السعي نحو معالجة مشكلاتها الداخليـــة من وجهة نظر المصالح السياسية والعسكرية الغربية التي تحول بين هـــذه الدول واقامة صداقات مع دول المعسكر الاشتراكي ... وغالبا ما نجد هذه البحوث تتسم بالطابع الاعتذاري عن تخلف هذه الدول في الوقت الذي تعنى فيه بالحبكة المنهجية » . ومع ما تتصف به تعليقات ميردال من صراحة ، الا انها رقيقة للغاية . فكثير مـــن الدراسات التي يجريها العلماء الغربيون في الدول النامية تكون موجهة لخدمة اهداف سياسية لا صلة لها بالبحث عن عوامل التخلف وامكانية التنمية . بل ان كثيرا من هذه الدراسات قد أجري لكي يكون بمثابة سند للنشاطات الرجعية في هذه الدول (٤٠) .

ان احد المهام الاساسية لعلم الاجتماع الاستجابة للتطورات والتحولات التي يشهدها العالم المعاصر . ذلك لان هذا العالم يمثل وحدة اساسية تتطلب ملاحظة شاملة وبحثا دقيقا . ولا شك ان تحقيق هذه المهمة بنجاح يضمن لعلم الاجتماع الخروج من الازمات القاسية والحلقات المفرغة التي ظل يدور فيها منذ مطلع القرن العشرين . ولعل احد النتائج المترتبة على ذلك اتساع مجالات اهتمام علم الاجتماع وقدرته على مواجهة المشكلات العامة . واذا كان علم الاجتماع قد أحرز تقدما ملحوظا في فهم مشكلات الفرد والجماعة الصغيرة ، فان عليه الان أن يثبت كفاءته في فهم المشكلات العالمية ومواجهة الصراعات الدولية . وتحقيق مثل هذا الفهم يتطلب ان نأخذ في اعتبارنا الماضي كخطوة ضرورية لفهم كل من الحاضر والمستقبل . وهذا يعني ـــ بطبيعة الحال ـــ تبني آفاق سوسيولوجية أوسع وتخلي عن الاهتمام بالمشكلات المحدودة . ويتسق ذلك مع رفض الايديولوجيات السوسيولوجية المستقرة ، تلك التي عاقت تطور علم الاجتماع لفترة طويلة . وباستطاعة علماء الاجتماع المحدثين ان يعيـــدوا النظـــر في الامكانيات والجوانـــب الايجابية التي ينطوي عليها علم الاجتماع الكلاسيكي . فلقد اهتم علمـــاء القرن التاسع أمثال ماركس وفيبر بقضايا انسانية كبرى وطوروا مفاهيم شاملة تصلح للبحث الامبيريقي المعاصر (٤١) . ولا شك أن هناك قضايا كبـــرى تستأهل الاهتمام الشديد من جانب علماء الاجتماع المحدثين . من ذلك ـــ مثلا ـــ مشكلات الوحدة الوطنية والارتباط بالنظام العالمي الراهن ، ومصير القيم الديموقراطية في هذه الحقبة التي تسيطر

عليها التكنولوجيا . ومثل هذه المشكلات التي قد تبدو عامة جدا ، هي في حقيقتها من صميم عمل علماء الاجتماع .

ومن الحقائق المقررة أن الهدف الاسمي لاي علم هو الحد من مخاطر المستقبل والتنبؤ بمشكلاته . ولو طبقنا هذه الحقيقة على ما انجزه علم الاجتماع الغربي خلال القرن العشرين لوجدنا أن حصيلته متواضعة للغاية . فلقد ظل بعيدا عن المشكلات الكبرى التي تواجه المجتمعات الانسانية . لقد افتقد علم الاجتماع في القرن العشرين أبرز المزايا التي ميزت علم اجتماع القرن التاسع عشر . أعني القدرة على تشكيل المستقبل . ذلك أن علم اجتماع القرن العشرين قد ركز على الشكل (الحبكة المنهجية) أكثر من تركيزه على الجوهر (المشكلات الكبرى) .

ولا يستطيع علم الاجتماع الحديث أن يؤدي مهامه بنجاح دون التزام ايديولوجي محدد وواضح . ان مثل هذا الالتزام هو القادر على تحديد أولوية المشكلات التي تستحق الدراسة ، وهو القادر على رسم معالم هذا العلم (سواء من حيث النظرية أو المنهج أو النتائج) . وليس صحيحا على الاطلاق ما يذهب اليه الامبيريقيون من أن هذا الالتزام يقيد حركة البحث ويبعدها عن طريق الاتطلاق . ان عكس ذلك هو الصحيح تماما . فالعمى الايديولوجي والجبن الاخلاقي كانا من اسباب تخلف علم الاجتماع الامبيريقي عن فهم المشكلات الحقيقية للانسان المعاصر . ومن هنا يتعين على علماء الاجتماع السعي نحو فهم أعمق للاسس الاجتماعية للظروف الانسانية . ولا شك أن العودة الى المنظور الكلاسيكي للعلم الاجتماعي (بالمعنى الذي كان سائدا خلال القرن التاسع عشر) قد مثل بداية واعدة لنظرة جديدة للانسان والمجتمع .

ان استمرار العلاقة بين علم الاجتماع الحديث وعلم الاجتماع الكلاسيكي هو مطلب ضروري لنمو الاخير اذا ما أراد أن يكسب موضوعات دراسته معنى ودلالة . ومن الخطأ وصف هذه العلاقة بأنها عودة الى الماضي ورغبة في عبادة الذات . انها دعامة هامة من دعائم العلم الحديث . والماضي هو احد وسائل استكشاف الحاضر واستشراق المستقبل . ان قيمة العلم الحديث تتحدد أساسا بما يقدمه للمجتمع الانساني لا بما يمكن الحصول عليه منه . فلنسعى جميعا الى اقامة علم اجتماع أكثر وضوحا والتزاما وانسانية ، ولنحرر انفسنا من المعتقدات الزائفة التي حكمت هذا العلم لفترة طويلة وابعدته عن فهم المشكلات الحيوية التي تواجه الانسان المعاصر .

الحـــواشي

١ ــ للتعرف على ظهور النزعة الامبيريقية وعلى الاخص في جانبها الرياضي يمكن الرجوع الـــى نيقولا تيماشيف ، **نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها** ، ترجمة الدكاترة محمود عـــودة ومحمد الجوهري ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ، دار المعارف ، الطبعـــة الثانية ، ١٩٧٢ . ص ص ٢٨٧ ــ ٣١٤ . وللتعرف على تأثير النزعة التاريخية في علم الاجتماع بوجه عام يمكن الرجوع الى : بوتومور ، **تمهيد في علم الاجتماع** ، ترجمة وتعليق الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمد علـــي محمد والسيـــد الحسيني ، دار الكتب الجامعية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ ، الفصل الاول .

٢ ــ Gouldner, A. The Coming Crisis of Western Sociology, (London: Heinemann, 1971).

ويحاول جولدنر في كتابه هـــذا البرهنة علـــى ان علم الاجتماع الحديث بعيد كل البعد عن الاتجاه النظري والدقة المنهجية التي اتصفت بهما كتابات الرعيل الاول من علماء الاجتماع ، وان كان يذهب بعد ذلك الى ان الضعف الاساسي الذي يعاني منه علم الاجتماع الحديـــث هو ضعف نظري في المحل الاول . اما علاج هذا الضعف ــ في رأي جولدنر ــ فيتم عن طريق التحول الايديولوجي وتغيـــير الافتراضات الاساسية الكامنة وراء الكتابات السوسيولوجية التقليدية . وفضلا عن ذلك يعتقد جولدنر أن علم الاجتماع المعرفي ــ بوضعه الراهن ــ لا يستطيع النفاذ الى جوهر عملية انتاج المعرفة ، وبالتالي فهو لا يعيننا على اثراء التفكـــير النظري . ومن هنا يتعين على علم الاجتماع أن ينظر الى المعرفة بوصفها نتاجا لاشخـــاص معينين ، ثم ينظر بعد ذلك الى هؤلاء الاشخاص بوصفهم تعبيرا عن خبرة اجتماعية . ويحاول جولدنر ايجاد حل لما أطلق عليه « بأزمة » علم الاجتماع الحديث . ويكمن هذا الحل فـــي تطوير ما أطلق عليه بسوسيولوجيا علم الاجتماع الذي يقوم على التحرر من مخاطر الوعي الاجتماعي وتنمية وعي ذاتي سوسيولوجي لدى علماء الاجتماع .

٣ ــ فذلك سيكون موضوعا لدراسة مستقلة مقبلة .

٤ ــ تدعمت النزعة الكمية في علـــم الاجتماع بعد الدراسات التـــي أجراها فرانسيس جالتون (Galton) وبخاصة دراسته عن « **العبقرية الوراثية** » و « **رجال العلم الانجليز** » . ولقد تميزت هاتان الدراستان بطابع احصائي واضح . ثم نشر بعد ذلك أحد تلاميذ جالتون وهو كارل بيرسون (Pearson) دراسة بعنوان « **قواعد العلم** » اصبحت بعد نشرهـــا مرجعا اساسيا للوضعية المحدثـــة .

٥ ــ يتضمن كتاب بيرسون ــ الذي أشرنا اليه في الحاشية السابقة ــ البذرة الاولى للنزعـــة السلوكية . غير أن هذه النزعة حققت تقدما ملحوظا وبخاصة بعد أن منحها عالم النفـــس الامريكي جون واطسون (Watson) صيغة اساسية ومحددة في عدد من أعماله المنشورة .

ويذهب واطسون الى أن علم النفس — وبالتالي علم الاجتماع — يدرس فقط السلوك القابل للملاحظة . انظر تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، **المرجع السابق** ، ص ٢٠٢ وما بعدها .

٦ — G.A. Lunberg, Social Research, and ed (New York: Longmans, Green, 1942).

٧ — وقد يثير ذلك بعض التساؤلات . من ذلك — مثلا — هل يمكن تعريف السكان بانهم هم الذين نحصيهم باستخدام اداة كالتعداد مثلا ، وما هي طبيعة هذه الادوات المقننة ؟ .

٨ — ومن ابرز هؤلاء العلماء لازارسفليد (Lazarsfeld) وجيمس كولمان (Coleman) وهيربرت سيمون (Simon) وهاريسون هوايت (Whyte) . هذا ولقد خضعت اعمال هؤلاء العلماء لهجوم عنيف من جانب بيتريم سوروكين في مؤلف له بعنوان « **بدع ونقائض في علم الاجتماع المعاصر** » .

٩ — وهنا تبدو مشكلتان متداخلتان : الاولى المعايير او المحكات التي يحكم في ضوئها على مدى اهمية النتائج ، والثانية تفسير البيانات تفسيرا كيفيا عميقا يتجاوز كل ما هو ظاهر .

١٠ — Ernest P. Hilgard and Daniel Lerner, "The Person: Subject and Object of Science and Policy", The Policy Sciences: Recent Developments in Scope and Method, eds. D. Lerner and H.D. Lasswell (Stanford, 1957) P. 38.

١١ — ويكفي ان نشير الى المقارنة التي عقدها بول لازار سفيلد بين محتويات مجلتي American Journal of Sociology & Harvard Business Review. انظر Paul F. Lazarsfeld, "Reflections on Business", American Journal of Sociology, LXV (July 1959), pp. 1026.

١٢ — السيد الحسيني : **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم** (القاهرة : دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧) .

١٣ — وقد يكون معهد البحوث الاجتماعية التابع لجامعة ميتشجن مثالا واضحا على ذلك . فلقد جاء في أحد تقاريره أن عدد الباحثين قد ازداد من ١٢ باحثا في سنة ١٩٤٦ حتى وصل الى الى ٤٥٠ باحثا في سنة ١٩٦١ . كذلك لوحظ ان هذا المعهد كان يحصل على اعتماداته من منح وتبرعات كانت تقدمها هيئات تمارس نشاطات مختلفة ، بينما لم يرد ذكر لنقابة واحدة حصل منها المعهد على منح وتبرعات .

١٤ — وهذا ما يبدو واضحا على وجه الخصوص في كتابات ماكس فيبر و اميل دوركايم انظر : Max Weber, The Methodology of the Social Sciences (Glenco: III. The Free Press, 1949); Emile Durkheim, The Rules of the Sociological Method, (New York: The free press, 1964).

١٥ — لمزيد من التفصيل انظر مقدمتنا لكتاب ت.ب . بوتومور ، **الصفوة والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وآخرون (القاهرة : دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢) ، ص ص ٥ — ٣٠ .

١٦ — Robert Bierstedt (ed.) The Making of Society: An Outline of Sociology (New York: Rev. Ed. 1969), P.V.

١٧ — William J. Goods and Paul K. Hatt, Methods in Social Research (New York: 1952), p. 27.

١٨ ــ وهنا نجد لندبرج وآخرون يذهبون الى « أن اختلاف آراء افراد المجتمع حول القيـــم (الحديثة) يمثل هوة اجتماعية غير ضرورية ، ذلك أنه بتقدم أساليب البحث الاجتماعي يمكن ــ بسهولة ــ تحديد القيم والاهداف التي يؤمن بها الناس » . انظر :

George A. Lundberg, C.C. Schrag, and O.N. Larsen, Sociology (New York: Rev. Ed; 1958), pp. 122-3.

١٩ ــ ويرتبط ذلك ــ بطبيعة الحال ــ بالجوانب المهنية لعلم الاجتماع وعلى الاخص في الدول الغربية . فالملاحظ أن الاهتمام بعلـم الاجتماع في هـذه الدول (وبصفة خاصة الولايات المتحدة) يميل الى التركيز في جامعات معينة دون اخرى . وبفضل المكانة والهيبة التي تتمتع بها الجامعات الجاذبة ظهرت وتطورت ثقافة دراسية مهنية تقوم على تشجيع « عمل الفريق » ونبذ الاختلافات الفكرية ، والسعي الجاد لجمع بيانات واقعية كمية من اجـل الحصول على الدرجات العلمية العليا . ولقد أوضح بار (Barr) كيف ان الخريـج لا يفقد صلته بالجامعة التي يتخرج منها ، فهو دائم الارتباط بها من خلال المنح الدراسية ، والمطبوعات الجامعية ، والدوريات المختلفة . كذلك أشار بار الى الدور الذي يلعبـه الاستاذ الجامعي في تشكيل تفكير تلاميذه على نحو يضمن الامتثال للمعايير الجامعية بغض النظر عن المستوى الذي قد تصل اليه الرسالة لو عارضت هذه المعايير . وفي ضوء هذا الموقف يصبح المطلب الاساسي هو اكساب الدارس التفكير المدرسي « الدقيق » الذي فيه تختزل « الاصالة » الى اجراءات منهجية طقوسية كاختيار موضوع الدراسة ، وكيفيـة تسجيل الوقائع ، وتواعـد اقتباس النصوص . وما تلبث أن تظهر معايير « علميـة » جديدة كدرجة « دقة » البيانات ، وحجم الوقائع ، ومدى تعبير الشواهد عن الواقـع . وهذا يعني أن اختيار موضوعات الدراسة يتوقف على بعض القيم والمعايير « الميكانيكية » كمدى توافر البيانات عن موضوع معين ، والتسهيلات الميدانية التي يمكن الحصول عليها . وفضلا عن ذلك فان الدراسات الامبيريقية التي يتم اجراؤها تميل الى التسليم بقضايا عامة موجهة ، يضيق النطاق عن مناقشتها مناقشة متعمقة . وهكذا تصبح الامبيريقية ايديولوجية اجتماعية وليست مجرد نزعة في علم الاجتماع انظر :

Stringfellow Barr, Purely Academic (New York: 1958); Bernard Barbar, Science and the Social order (Glencoe: 1952), pp. 142-3; Longan Wilson, The Academic Man (New York: 1942), p. 33.

(٢٠) Paul Lazarsfeld and Wagner Thielens, The Academic Mind (Glencoe: 1958); Theodore Caplow and Reece J. McGee, The Academic Marketplace (New York: 1958).

(٢١) Robert Redfield, "Relations of Anthropology to the Social Sciences and to Humanities", in A.L. Kroeber; Anthropology Today; An Encyclopedic Inventory, (Chicago: 1953). PP. 728-38.

(٢٢) وفي ذلك تأييد صريح لما ذهب اليـه جان دوفينو من أن الفهم هو الامر الوحيد الذى يصلح عندما يتعلق الامر ببعض الظواهر التي يدخل فيها الادراك الانساني ، وان النقـد الجوهري الذى يقترحه علم الاجتماع قد يكون بمثابة علاج فعال لاشكال الاضطراب المعاصر أو النضوب الثقافي ، ذلك أن الامر يتعلق بتحليل جذري لمظاهر الحياة الاجتماعية كافة ، لايدعي انه يضع القوانين حول مضمون التجارب ولا يدعي انه يفرض تدريجا في التجمعات والقيم .

انظر لمزيد من التفصيل جان دوفينو ،**مقدمة في علم الاجتماع** ، ترجمة وتعليق الكتورة علياء شكري (القاهرة ، دار نهضة مصر ، ١٩٧٣) ، ص ١٥٩ وما بعدها .

(٢٣) وقد يكون ذلك مبررا لاعادة النظر في اصطلاحات ومفاهيم صكها بعض علماء الاجتماع دون ان تجد اهتماما يذكر من جانب الدراسين . ومن ذلك مثلا — ما اطلق عليه روبرت بارك (Park) « الاحساس بالقضايا الكبري » وما اطلق عليه روبرت ليند (Lynd) « الفروض الواسعة النطاق » . ولقد تضى علماء الاجتماع اكثر من عشرين عاما يعتقدون ان حل « المشكلات المتوسطة المدى » سوف يمهد الطريق لمعالجة « المشكلات البعيدة المدى » غير ان الواقع المعاش يشير الى ان هذه « المشكلات المتوسطة المدى » لم تجد حلا حتى الان .

(٢٤) من التطورات الاساسية التي شهدها علم الاجتماع الغربي (وعلى الاخص الامريكي) خلال العقود الثلاثة الماضية سيطرة نزعتين اساسيتين : الاولى يمثلها علماء الاجتماع الامبيريقيون الذين يهتمون في المحل الاول بجمع بيانات تفصيلية عن الحياة الاجتماعية ثم تحليلها تحليلا كميا مستندا الى اساليب احصائية على درجةعالية من الدقة . ويمثل هذه النزعة العلماء الذين اشرنا اليهم في المتن في مواضع سابقة . اما الثانية فيمثلها اصحاب النظريات الكبري . ومن اشهر هؤلاء تالكوت بارسونز (Parsons) وعلى الاخص في مؤلفة النسق الاجتماعي . ويحاول بارسونز في مؤلفه هذا صياغة نظرية شاملة عامة يستطيع بمقتضاها تفسير كافة البناءات الاجتماعية أيا كانت مسؤولياتها. وكنتيجة لذلك ظهرت محاولة **ميرتون** كوسيلة للتقريب بين التعميمات البالغة التجريد والشواهد الامبيريقية البالغة التفصيل

(٢٥) ومن العبارات المألوفة بالنسبة للكتابات التى استعانت بالنظرية المتوسطة المدى عبارة : « ... هذا من ناحية ، ولكن من ناحية اخرى .. » مثل هذه العبارة لا تعكس فهما حقيقيا لخصوصية الواقع الاجتماعي . غير انني مع ذلك استثني بعض المحاولات الهامة التي استعانت بهذه النظرية في اجراء تحليلات تاريخية احصائية واسعة النطاق في مجالات السكان والجريمة . اذكر منها المسح العالمي الذي قام به هيرمان ماتهايم (Manheim) حيث تناول فيه انماط وتوزيع الجرائم في مختلف انحاء العالم ، وكذلك دراسات دافيد جلاس (Glass) عن مشكلة التخلف والتضخم السكاني في الدول النامية .

(٢٦) انظر لمزيد من التفصيل : السيد الحسيني ، « علم الاجتماع والتنمية » ، دراسة نقدية لاتجاهات علم الاجتماع في فهم مشكلات الدول النامية ، في كتاب السيد الحسيني واخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، (القاهرة دار المعارف ، ١٩٧٣) .

(٢٧) Peter Worsley, The Third World (Weidenfield & Nicolson 1967).

(٢٨) يمكننا ان نستشهد في هذا المجال ببعض الدراسات من ذلك — مثلا — مؤلف ايرك فروم (Fromm) بعنوان Escape From Freedom ودراسة فريدنبيرج (Friedenberg) بعنوان The Vanishing Adolescent ومؤلف وليام فوت هوايت (Whyte) بعنوان The Organization Man ومؤلف (Goffman) بعنوان Asylums ومؤلف (Reisman) بعنوان Tse Lonely Crowd .

(٢٩) في هذه الدراسة The Children of Sanchez نجد أوسكار لويس يطور فكرة ثقافة الفقر من خلال دراسة تفصيلية لاسرة بورتوريكية تعيش في مدينة نيويورك . ولقد اوضح لويس كيف أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به ذات عناصر مشتركة بين الفقراء اينما

وجدوا . ومن سمات هذه الثقافة أنها تخلق نفسها بنفسها ، أي ان خصائصها تنتقل من جيل الى الجيل التالي . وهي تمثل اسلوبا مستقلا في الحياة ذا خصائص مشتركة نصادفها اينما وجدت ، ولكنها تمثل في الوقت نفسه ثقافة فرعية داخل الاطار الثقافي الكبير الذي توجد فيه أينما كانت . هذا وقد اتبع لويس في دراسته هذه منهجا يقوم على اقامة علاقات وثيقة مع الاسر ، وتسجيل المحادثات والمناقشات التي تتم بين أفراد الاسرة بواسطة جهاز التسجيل واستكتابهم لتقارير عن حياتهم ، وأبرز الاحداث التي وقعت لهم . وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي تعرضت لها دراسة لويس الا أنها قد تمكنت من اثارة قضايا عديدة يتعين دراستها دراسة كمية لمزيد من التفصيل . أنظر : بيلز ، « الانثربولوجيا الحضرية » ، فصل مترجم في محمد الجوهري واخرون ، **دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري** (القاهرة : دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٣) ، ص ١٢٠ — ١٥٨ .

(٣٠) من المؤسف أن نجد تحليلا لبعض القضايا الاجتماعية الهامة في الصحف اليومية والمجلات الشعبية يفوق في عمقه وثرائه ذلك الذي قد نصادفه في الدوريات السوسيولوجية المتخصصة.

(٣١) في الوقت الذي زخرت فيه الصحف بتحليلات بالغة العمق لهذه المشكلة . وما يقال عن نزع السلاح يمكن أن يقال عن قضايا أخرى كثيرة مثل احتمالات الحرب العالمية الثالثة ، وتنمية العالم الثالث ، والصراع الايديولوجي .. الخ . ومع ذلك نجد خلال السنوات القليلة الاخيرة محاولات (أوربية أساسا) جادة للاهتمام بمثل هذه القضايا . وهذا ما يبدو واضحا في الدوريات العلمية الجديدة .

(٣٢) وهنا يمكن اقامة نوع من المقابلة بين ما يفعله الرجل العادي وعالم الاجتماع الامبيريقي . فالرجل العادي يقرأ الصحيفة اليومية وهو يحس بأن خبر اليوم امتداد لخبر الامس بينما لا يحس عالم الاجتماع الامبيريقي ذلك بالنسبة لمجال تخصصه . والواقع أن عالم الاجتماع الامبيريقي يميل باستمرار الى منح مهمته طابعا فنيا دقيقا متخصصا مما يخلق بينه وبين المثقفين الاخرين (ومنهم الصحفيين) حاجزا قويا . ان باستطاعة الصحفي أن يقدم لعالم الاجتماع بيانات وفيرة ، وباستطاعة الاخير أن يزود الاول بأطر نظرية تصلح للتحليل والمعالجة .

(٣٣) وهذا ينطبق بصفة خاصة على دراسات وارنر (Warner) ولندز (Lynds) ودولارد (Dollard) واخرون .

(٣٤) أنظر تحليلا نقديا ممتعا لهذه القضايا في : بورتومور ، **الطبقات في المجتمع الحديث** ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمد علي والسيد الحسيني (القاهرة : دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٣) . ولمن يريد تطبيقا علميا فليقرأ مقدمة الترجمة العربية بقلم الدكتور محمد الجوهري من ص ١٣ — ٦١ .

(٣٥) ومثل هذا عن دراسة الدين يقال . فالمؤلفات العامة في علم الاجتماع تميل الى تأكيد الطابع « الوظيفي » للدين في الحياة الاجتماعية . بمعنى أن كل مجتمع يميل الى تبني دين معين والواقع أن عالم الاجتماع يجب الا يقصر اهتمامه على الجانب الوظيفي للدين . بل عليه الاهتمام بدراسة ما هو أبعد من ذلك . وباستطاعتنا أن نثير في هذا المجال تساؤلات عديدة . من ذلك مثلا هل يمكن أن يوجد مجتمع دون هيئات دينية منظمة ؟ ، وما هي طبيعة دور رجل الدين في ظل ظروف المجتمع الصناعي الذي يتصف بقدر كبير من العلمانية التي يتبناها أولئك الذين يرفضون المعتقدات الدينية ؟ . مثل هذه الاسئلة وأشباهها جديرة بالاثارة اذا ما أردنا فهما أعمق لدور الدين في المجتمع الحديث .

(٣٦) Lucien Goldmann, The Human Science & Philosophy, trans. by H. While and R. Anchor (London, 1970).

(٣٧) يعد ماكس فيبر أول من طور منهج الفهم في علم الاجتماع . وهو منهج يستند الى حقيقة أساسية هي أن الكائنات البشرية تكون على وعي مباشر وادراك تام ببناء الافعال الانسانية. ففي دراسة الجماعات الاجتماعية — مثلا — نستطيع أن نفهم الافعال والمقاصد الذاتية للفاعلين الذين يمثلون أعضاء الجماعات . أما في العلوم الطبيعية فاننا لا نستطيع أن نفهم بهذه الطريقة حركات الذرات ، وكل ما نستطيع أن نفعله هو أن نلاحظ فقط أو نستنتج الانتظام القائم بين هذه الحركات . لمزيد من التفصيل انظر :
Dennis Wrong (ed.), Max Weber (Prentice — Hall, 1970), esp. Part I.

(٣٨) يستطيع القارىء أن يجد توضيحا لهذه الفكرة في ميدان علم اجتماع التنمية اذا ما رجع الى: السيد الحسيني ، « علم الاجتماع والتنمية » ، **المرجع السابق** ، وباستطاعته أن يجد توضيحا لها في ميدان علم اجتماع التنظيم اذا ما رجع الى السيد الحسيني ، « النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم » ، **المرجع السابق** .

(٣٩) ولنضرب على ذلك مثالا واقعيا . فالتراث الغربي يميل بصفة عامة الى التسليم بأن الترشيد يمثل خاصية مميزة تكاد تنفرد بها المجتمعات الغربية . غير أن مفهوم الترشيد يستخدم عادة وفي ذهن الدارس مجموعة من القيم المسيطرة عليه . وهذه القيم عادة ما تعبر عن الصورة النمطية للانسان الغربي الحديث . وعلى ذلك نجد بعض الدارسين يصفون شعوب الدول النامية بالافتقار الى الرشد والمعقولية وضعف الدافعية وعدم القدرة على تأجيل الاشباعات وسيطرة النزعة التشاؤمية على التفكير وعلى الاخص فيما يتعلق بالفرص المتاحة . غير أن هناك دراسات حديثة عديدة أوضحت كيف أن الفرد في الدول النامية لا يفتقد الرشد . كما أن الفرد في الدول المتقدمة لا يتصف بالضرورة بالرشد . فالسلوك الاقتصادي للانسان الغربي يتأثر بعوامل عديدة منها القيم والاهداف الاجتماعية والاذواق انظر :
W. Edwards, "The Theory of Decision Making", in W. Edwards and Tversley (eds.) Decision Making (Penguin Books, 1967).

(٤٠) ذلك أن كثيرا من العلماء الاجتماعيين المعنيين بالدول النامية لا يجرون دراساتهم بهدف اكتشاف حقائق جديدة بطريقة موضوعية ، ولكنهم يقومون — عادة — بخدمة مؤسسات خاصة أو عامة تعنى بالحصول على نتائج معينة عن طبيعة خاصة .

(٤١) من ذلك — مثلا — مفاهيم السلطة والقوة والطبقة والاغتراب .... الخ .